



## رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بأعمال البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة بالوكالة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة لبنان تطلب إلى مجلس الأمن تمديد مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) التي تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لمدة إضافية مؤقتة قدرها ستة أشهر، وذلك وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. وتطلب الحكومة اللبنانية ذلك نظرا لأن استمرار القوة يظل ضروريا إذا أريد لها إنجاز المهمة التي كُلفت بها، وهو ما يتفق مع استنتاجاتكم الصائبة الواردة في تقاريركم إلى مجلس الأمن من أن جانبا هاما من مهمة القوة لم يتحقق بعد، ولا سيما ما يتعلق ”بإعادة السلم والأمن الدوليين“ إلى المنطقة. وهذا الطلب أصبح أكثر إلحاحا في ضوء الانتهاكات والاستفزازات الخطيرة التي تمارسها إسرائيل يوميا، برا وبحرا وجوا، والتي تشكل عدوانا مستمرا على السيادة اللبنانية وانتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي هذا السياق، يؤكد لبنان على ضرورة الحفاظ على قوة اليونيفيل وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، لا سيما في ضوء الظروف السائدة في المنطقة والتي تفاقمت وأصبحت بالغة الخطورة. كما أن الحفاظ على مهمة اليونيفيل يشكل مثالا للالتزام المجتمع الدولي بإزاء إعادة سيادة لبنان على كامل أراضيه على نحو ما هو منصوص عليه في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويؤكد الدعم القوي الذي يديه مجلس الأمن في قراراته المتتالية لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

هذا ويثني لبنان على المساهمة المستمرة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عمليات إزالة الألغام، وعلى الجهود التي قامت بها البلدان المانحة في هذا المجال. ويطالب لبنان مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لتقديم الخرائط والوثائق الإضافية لمواقع الألغام التي خلفها

الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية والتي تبين للأمم المتحدة وجود المزيد منها. إذ أن هذه الألغام لا تزال تجلب الموت والإصابات للمدنيين اللبنانيين وتحد من حرية نشاطهم وتحركهم، وتعيق حرية وحركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتشكل خطراً على حياة الأفراد العاملين فيها والأفراد العاملين في مجال إزالة هذه الألغام. كما يطالب لبنان مجلس الأمن الدولي بالعمل على تأمين الإفراج عن اللبنانيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية بصورة غير قانونية منذ سنوات عديدة، في تحد سافر لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها.

إن لبنان يعيد تأكيد التزامه بعملية السلام في الشرق الأوسط بغية تحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد وفقاً لمبادرة السلام العربية المتكاملة العناصر التي أُقرت بالإجماع في قمة بيروت بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ والتي جوهت بالرفض من قِبَل إسرائيل وبمشاركتها عملية اجتياح الضفة الغربية.

أغتنتم هذه الفرصة لأثني باسم الحكومة اللبنانية على الجهود التي تبذلها قوة اليونيفيل قيادة وأفراداً، وعلى ما تقدمه البلدان المساهمة في هذه القوة من جهود وتضحيات تنفيذاً للمهمة الموكولة إليها.

علاوة على ذلك، تعرب حكومة لبنان لكم عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي تبذلونها في تدعيم دور قوة اليونيفيل في جنوب لبنان. أرجو تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسام دياب  
القائم بالأعمال بالوكالة